EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

# النشرة القانونية
# الربع سنوية

(يوليو – سبتمبر 2020)

الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج المساعدة والدعم القانوني

إعداد

هيثم عمران

باحث قانوني

تحرير

محمد عبد الرحمن

مدير الوحدة البحثية بالمؤسسة

مراجعة

إسلام محمد

تصميم

إبراهيم صقر

# مقدمة

تعتبر أوضاع الصحفيين والإعلاميين من أهم مؤشرات قياس حرية الرأي والتعبير لدى الدول المدنية الحديثة, حيث تشكل الصحافة والإعلام الحر أهم المصادر التي يستقي منها المواطنون الأخبار والمعلومات التي تمكنهم من تكوين قناعاتهم ومواقفهم تجاه مختلف القضايا, كما تساهم في إنارة الرأي العام وتعزيز دوره الرقابي تجاه أداء الحكومة ومؤسسات الدولة.

ولقد واجه الصحفيون والإعلاميون خلال الربع الثالث من عام 2020 –إلى جانب ما يواجهونه من تحديات- تحديات جديدة أبرزها تأثير جائحة كورونا؛ التي فرضت على الصحفيين والإعلاميين العمل في مناخ أكثر خطرًا على حياتهم وحياة المخالطين لهم, ومن ناحية أخرى؛ أثرت بصورة أكبر على الصحفيين والإعلاميين المحبوسين التي كانت تجديدات حبسهم تتم بالمخالفة للدستور والقانون دون حضورهم أو حضور أي من المحامين الموكلين عنهم, ولقد برز ذلك بصورة جلية في شهر يوليو؛ حيث أصدرت دوائر جنايات الإرهاب قراراتها الخاصة بتأجيل نظر أمر تجديد حبس الصحفيين بسبب تعذر نقلهم من أماكن حبسهم إلى أماكن نظر قضاياهم.

على الجانب الآخر؛ تعددت القضايا العمالية في هذا الربع من العام ويدور الأغلبية منها حول قضايا الفصل التعسفي للصحفيين الذين تم انتهاك حقوقهم من جانب المؤسسات التي يعملون بها. وعلى الجانب المضيء, حصل المرصد المصري خلال هذا الربع على عدد من إخلاءات السبيل في عدد من قضايا الصحفيين, وبعض الأحكام باحتساب فترات تأمينية في قضايا الفصل التعسفي للصحفيين. وذلك كما سنرى في هذا التقرير.

# الأهداف والمنهجية.

تتناول هذه النشرة قضايا الصحفيين والإعلاميين التي تم نظرها في المحاكم خلال الربع الثالث من عام 2020 (1 يوليو - 30 سبتمبر) بهدف إلقاء الضوء على هذه القضايا, وتقديم التعليقات القانونية في أبرز القضايا الصحفية والإعلامية خلال هذه الفترة.

واعتمد برنامج المساعدة والدعم القانوني؛ معاييرًا محددة للحكم على قضية ما إذا كانت تنتمي إلى قضايا حرية الصحافة والإعلام أم لا, وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1- أن يكون سبب القضية له علاقة بكتابة أو صور منشورة أو كلام مُذاع لهذا الصحفي أو الإعلامي.

2- أن يكون ما تم نشره من خلال كيان أو مؤسسة صحفية أو إعلامية سواء كانت جريدة أو قناة أو موقع إلكتروني.

3- أن يكون سبب القضية مُرتبط بعمل هذا الصحفي أو الإعلامي في تغطية أحداث معينة مع وجود تصريح من المؤسسة الصحفية التابع لها أو وجود اعتراف رسمي من هذه المؤسسة بعمل هذا الصحفي لديها أو أنه كان في مهمة صحفية تابعة لها.

وفي حال انطبقت تلك المعايير على القضية محل الخلاف, يقوم المرصد المصري للصحافة والإعلام بتقديم الدعم اللازم, وذلك عن طريق 3 أنواع من الدعم:

- **الدعم القانوني المباشر:** عن طريق حضور جلسات المحاكمة والتحقيقات مع الصحفيين والدفاع عنهم وإعداد المذكرات القانونية اللازمة, وكذلك القيام بالإجراءات القانونية المناسبة في حالة وجود أحكام؛ عن طريق الطعن عليها بكافة طرق الطعن المتاحة.
- **الدعم القانوني غير المباشر:** من خلال التواصل مع محامي الصحف والصحفيين وتقديم المساعدة القانونية إذا لزم الأمر, والتواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محاميهما لتقديم المساعدة في حل المشكلات مع الصحفيين والإعلاميين.
- **المتابعة الإعلامية:** عن طريق متابعة قضايا بعض الصحفيين والإعلاميين الذين لم نتمكن من التواصل المباشر أو غير المباشر معهم.

# القسم الأول: رصد قضايا الصحفيين والإعلاميين خلال الربع الثالث من عام 2020.

يهدف هذا القسم إلى عرض قضايا الصحفيين والإعلاميين التي قام "المرصد" بتقديم الدعم القانوني المباشر وغير المباشر أو المتابعة الإعلامية خلال الفترة من (1 يوليو – 30 سبتمبر) 2020. ففي الفترة المشار إليها، قامت "المؤسسة" بمتابعة (31) قضية للصحفيين والإعلاميين والمؤسسات الصحفية، سواء كانت هذه القضايا مستجدة أو قديمة وحدثت فيها تطورات خلال الربع الثالث من عام 2020.

وفيما يلي تصنيف هذه القضايا وفقًا لنوع القضية، والجهة المنظور أمامها القضية، والقرارات والأحكام الصادرة، وكذلك وفقًا للتوزيع الجغرافي، ونختتم القسم بتسليط الضوء على القضايا وفقًا لنوع الدعم المقدم من جانب المرصد.

## تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية

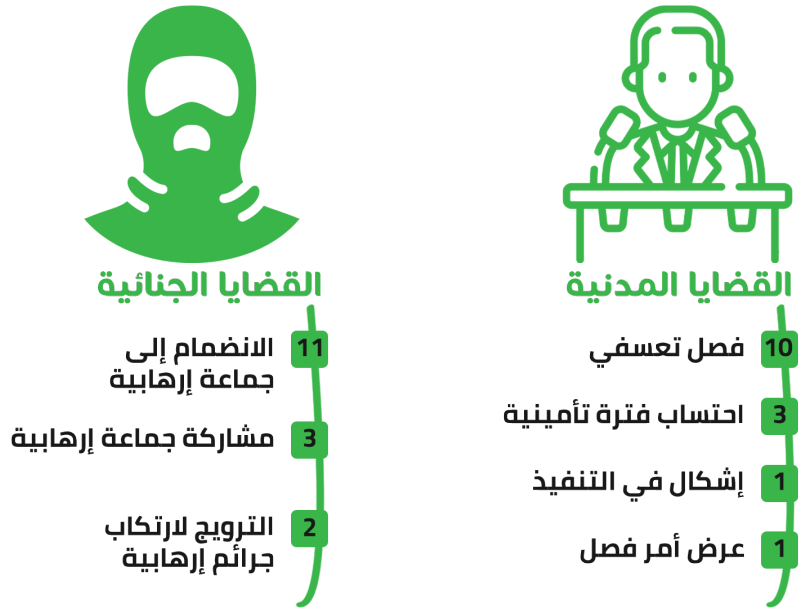


**شكل (1) تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية**

شكلت القضايا الجنائية خلال الربع الثالث من عام 2020، النسبة الأكبر من إجمالي القضايا المنظورة في المحاكم بنسبة 51.6%، بينما سجلت القضايا المدنية نسبة 48.4%؛ وقد جاءت قضايا الاتهام بالانضمام لجماعة إرهابية بنسبة 35.5% من إجمالي عدد القضايا، ثم قضايا مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أهدافها بنسبة 9.7%، وأخيرًا جاءت قضايا الترويج لارتكاب جرائم إرهابية بنسبة 6.4%.

وفيما يتعلق بالقضايا المدنية جاءت قضايا الفصل التعسفي المرفوعة من جانب الصحفيين والإعلاميين ضد المؤسسات الصحفية والإعلامية بنسبة 32.2%, وجاءت قضايا احتساب فترة تأمينية بنسبة 9.6%, وفي الأخير قضايا عرض أمر الفصل؛ متساوية مع قضايا الإشكال في التنفيذ بنسبة 3.2% لكل منهما.

## تصنيف القضايا وفقا للجهة المنظورة أمامها

**شكل (2) تصنيف القضايا وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية**

جاءت محاكم الجنايات؛ والدوائر العمالية التي تنظر قضايا الفصل التعسفي للصحفيين بالتساوي في المرتبة الأولى بنسبة 34.3% لكل منهما, وتلاهما في المرتبة الثانية القضايا المنظورة أمام نيابة أمن الدولة العليا بنسبة 8.6% من إجمالي القضايا, وفي المرتبة الثالثة تساوت دوائر استئناف عالي عمال؛ وخبراء جنوب الجيزة بنسبة 5.8% لكل منهما, وفي المرتبة الرابعة تساوت القضايا المنظورة أمام دوائر القضاء المستعجل عمال وخبراء شمال الجيزة وخبراء وسط القاهرة ونيابة كوم حمادة بالبحيرة بنسبة 2.8% لكل منهم.

يرجع هذا التفاوت في إجمالي أعداد القضايا التي نظرت أمام الجهات إلى أن بعض القضايا نظرت أمام أكثر من جهة؛ فعلى سبيل المثال تنظر القضية أمام دوائر العمال ثم تنظر أمام الخبراء.

## تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة

**شكل (3) تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة**

جاءت الأحكام والقرارات في قضايا الصحفيين والإعلاميين خلال الربع الثالث من 2020 بنسبة 32.3% تجديد حبس، ونفس النسبة لتأجيل نظر القضايا. و9.6% تأجيل جلسة نظر أمر الحبس بسبب قرارات وزارة العدل المتعلقة بمكافحة فيروس كورونا وتعذر حضور المتهمين، ونسبة 6.5% لقرارات إخلاء السبيل، ونسبة 4.9% تأجيل نظر القضايا إداريًا، ونسبة 3.2% قرارات حجز الدعوى للحكم، وأخيرًا 1.6% لكل من: صدور حكم بإلزام التأمينات باحتساب فترة تأمينية، وحجز الدعوى للتقرير، وإحالة الدعوى للتحقيق، وإحالة الدعوى للخبراء، ورفض الإشكال المقدم، وإقفال المناقشة وانتظار ورود التقرير إلى المحكمة، ومد أجل النطق بالحكم لكل منهم.

يرجع التفاوت في إجمالي الأحكام والقرارات وبين عدد القضايا إلى أن بعض القضايا كان بها أكثر من قرار خلال هذا الربع من العام، مثل قرارات تجديد الحبس.

## تصنيف القضايا وفقًا للتوزيع الجغرافي

**شكل (4) تصنيف القضايا وفقًا للتوزيع الجغرافي**

توزعت قضايا الصحفيين والإعلاميين بنسبة 58.1% في محافظة القاهرة، و38.7% في محافظة الجيزة، و3.2% بمحافظة البحيرة.

**شكل (4) تصنيف القضايا وفقًا لنوع الدعم**

قدم المرصد الدعم القانوني المباشر بنسبة 90.3% من قضايا الصحفيين والإعلاميين وذلك بعدد 28 قضية, بينما قدم دعم غير مباشر لقضيتين بنسبة 6.5%, والمتابعة الإعلامية 3.2%.

## القسم الثاني: أهم الأحكام والقرارات خلال الربع الثالث من عام 2020 .

يتناول هذا القسم أهم الأحكام والقرارات في عدد من قضايا الصحفيين، ويذيل بكل حكم تعقيبًا مبسطًا على الحكم إذا اقتضى الأمر. وتتمثل الأحكام والقرارات فيما يلي:

### 1- إخلاء سبيل الصحفيين عادل صبري وحسام الدين مصطفى.

بعد قرابة عامين من مجهودات المرصد في القضية، أخلت الدائرة الخامسة جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، في جلستها يوم 19 يوليو 2020، سبيل المحرر الرياضي بموقع ''بطولات''، حسام الدين مصطفى، ورئيس تحرير موقع ''مصر العربية''، عادل صبري، على ذمة القضية رقم (441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا، والمتهمين فيها بالانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة.

كان قد ألقي القبض على الصحفي حسام الدين مصطفى، يوم 28 يونيو 2018 من منزله بالعياط، وبتاريخ 14 يوليو 2018، ظهر الصحفي لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، وخضع للتحقيق وظل قيد الحبس الاحتياطي حتى تاريخ إخلاء سبيله. وكان المرصد هو الدفاع المباشر عن الصحفي، وقام محامي المؤسسة بحضور جلسات تجديد الحبس، وقدم الأرشيف الصحفي الخاص به، والذي يتكون من أخبار جميعها تتصل بكرة القدم، وأقر أمام المحكمة، بأن المتهم صحفي يعمل كمحرر بالأخبار الرياضية فقط، وأن آخر خبر قام بتحريره، بتاريخ 27 يونيو 2018 -أي قبل القبض عليه بيوم واحد- كان خبرًا رياضيًا، لا يُمكن أن يُمثل خطرًا على الأمن والسلم العام.

أما الصحفي عادل صبري؛ فقد ألقي القبض عليه يوم 3 أبريل 2018 بعد قيام قوات الأمن باقتحام مقر موقع ''مصر العربية''، الذي يرأس تحريره، وتشميع مقر الموقع، واقتياده إلى قسم شرطة الدقي، وفي اليوم التالي وجهت نيابة الدقي الاتهامات باستخدام برامج غير أصلية، وإدارة موقع بدون ترخيص، وقررت النيابة حبسه، لحين ورود تحريات الأمن الوطني وذلك على ذمة القضية رقم 4681 لسنة 2018. وفي صباح يوم 5 أبريل 2018، وردت تحريات الأمن الوطني، والتي سُطر فيها انتماء الصحفي لجماعة الإخوان المسلمين، ونشره أخبار وبيانات كاذبة، من شأنها تكدير الأمن والسلم العام، والتحريض على التظاهر كما جاء بالتحريات أن الصحفي صدر له أمر ضبط وإحضار من نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم 441 لسنة 2018، والمعروفة إعلاميا بـ ''الحراك الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين. وقدم ''المرصد'' دعمًا مباشرًا للصحفي، حيث حضر محامي المؤسسة معه، منذ القبض عليه والتحقيق معه، ومَثُل بكل جلسات التجديد السابقة، بالتنسيق مع فريق الدفاع. وكان فريق الدفاع قد أوضح سابقًا للمحكمة أن الخبر الذي تم حبس الصحفي بسببه، هو مجرد خبر مترجم من نيويورك تايمز، وأن الموقع عندما نشر هذا الخبر، نشر في نفس الوقت رد الحكومة المصرية

عليه، من باب الحيادية، وعرض الرأي والرأي الآخر، وهذا هو جوهر العمل الصحفي.

يذكر أن الصحفيين عادل صبري، وحسام الدين مصطفى، بقيا على ذمة الحبس الاحتياطي قرابة عامين خلف القضبان بتهم واسعة وفضفاضة هي ''الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة". وقد تم إخلاء سبيليهما دون أن تثبت بحقهما التهمة. ويجعلنا ذلك نؤكد على ضرورة إعادة النظر في مدة الحبس الاحتياطي التي يكون حدها الأقصى عامين، ونطالب ألا يتم التطبيق بشكل عشوائي لهذا القانون، وأن تكون هناك متطلبات لمن تطبق عليهم فترة الحبس الاحتياطي؛ وذلك حتى لا يكون الأمر مسيسًا.

**2- إخلاء سبيل الصحفي إسلام جمعة.**

أخلت محكمة جنايات القاهرة، سبيل المصور بجريدة فيتو، إسلام جمعة، في جلستها المنعقدة بتاريخ 19 أغسطس 2020، بعد أن قضى أكثر من عامين على ذمة الحبس الاحتياطي في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا.

كانت قوات الأمن قد ألقت القبض على إسلام؛ يوم 29 يونيو 2018، من منزله الكائن بمحافظة الجيزة، وبتاريخ 7 أغسطس 2018 ظهر ''جمعة" لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، وخضع للتحقيق دون حضور محاميه، وقررت النيابة وقتها حبسه 15 يومًا، على ذمة التحقيقات، ووجهت له تهمتي الانضمام لجماعة إرهابية وبث ونشر أخبار كاذبة. وقدم ''المرصد" دعمًا مباشرًا لـ"إسلام" حيث قام محاميه بمتابعة القضية مع المحامي الأصيل للمصور، وحضور جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية، بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.

يُذكر أن المرصد تابع قضية المصور الصحفي إسلام جمعة من الوهلة الأولى، وقد استطاع إسلام، من خلال المرصد، أن يؤدي امتحانات السنة النهائية التي يدرسها بكلية دار العلوم جامعة القاهرة.

**3- إخلاء سبيل الصحفي محمد العيسوي.**

أخلت نيابة كوم حمادة، سبيل مراسل ''القاهرة 24" بالبحيرة، محمد العيسوي، في 15 أغسطس 2020؛ وذلك بعد إلقاء القبض عليه يوم 13 أغسطس 2020 أثناء تغطيته لحادث غرق معدية ''دمشلي" بمركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة، وقررت نيابة كوم حمادة بمحافظة البحيرة وقتها حبس الصحفي 15 يومًا بتهمة نشر أخبار كاذبة ومشاركة جماعة في تحقيق أهدافها عبر البث لصالح قناة الجزيرة. وتم إخلاء سبيله يوم 15 أغسطس 2020.

**4- احتساب فترة تأمينية للصحفية مها البديني.**

نجحت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، في الحصول على حكم باحتساب فترة تأمينية لصالح الصحفية مها البديني، التي فُصلت تعسفيًا في 27 يوليو؛ حيث أصدرت الدائرة الأولى عمال كلي الجيزة المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة حكمًا بإلزام التأمينات الاجتماعية باحتساب الفترة التأمينية للصحفية مها البديني، والتي عملت سابقًا بجريدة اليوم السابع. وجاء منطوق الحكم كالتالي: ''يلتزم رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بالتأمين على المدعية بوظيفة محررة صحفية بجريدة اليوم السابع خلال الفترة من 5 أكتوبر 2013 إلى 30 نوفمبر 2014، وباستخراج برنت تأميني لها بوظيفة محررة صحفية عن الفترة المطالب بها" وذلك في القضية رقم 621 لسنة 2020، وكانت الصحفية تعمل محررة بجريدة اليوم السابع، التي تصدر عن المؤسسة المصرية للصحافة، وذلك من 5 أكتوبر 2013، إلى 30 نوفمبر 2014، وتفصل تعسفيًا، ما دفعها لإقامة الدعوى رقم 127 لسنة 2015 عمال كلى الجيزة ضد رئيس مجلس إدارة جريدة اليوم السابع بصفته، والممثل القانوني للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بصفته.

وصدر الحكم في الدعوى بتاريخ 20 يوليو 2017، وقضى منطوقه بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى عليه الثاني ''هيئة التأمينات''، لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون، وقامت المدعية بالتعاون مع ''المرصد" برفع هذه الدعوى وطالبت فيها باحتساب الفترة التأمينية لها عن المدة من 5 أكتوبر 2013، إلى 30 نوفمبر 2014، واستخراج البرنت التأميني بوظيفة محررة صحفية.

المرصد المصري للصحافة والإعلام، هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، حيث قام برنامج المساعدة والدعم القانوني، بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة، وحضور جلسات نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة، وطلب حجزها للحكم، وذلك لاكتمال شكلها القانوني والموضوعي، إلى أن نجح ''المرصد" بالحصول على الحكم لصالح الصحفية.

# القسم الثالث: مستجدات الربع الثالث من عام 2020.

يتناول هذا القسم عرضًا لمستجدات الربع الثالث من عام 2020, والتي تشمل ما تم إصداره من قوانين أو لوائح تنظيمية, تنظم أو تؤثر على حرية الصحافة والإعلام, وكذلك تشكيل أو إعادة تشكيل رؤساء الصحف والمجلات..إلخ, أو أية قضايا نوعية حدثت خلال هذا الربع. ومن أهم ما يمكن ذكره خلال هذا الربع من العام ما يلي:

**1- القبض على الصحفيين أثناء تغطية أحداث ميدانية.**

قامت الأجهزة الأمنية بالقبض على صحفيين أثناء قيامهما بتغطية أحداث ميدانية في خطوة جديدة تستهدف الصحفيين, وبالمخالفة للدستور والقوانين وكافة القوانين المنظمة للعمل الصحفي, حيث تم القبض على الصحفي ''محمد العيسوي'' والذي يعمل مراسلًا لدى موقع ''القاهرة 24'' الإخباري يوم 13 أغسطس 2020 وذلك أثناء تغطيته حادث غرق معدية ''دمشلي'' في مركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة. ووجهت نيابة كوم حمادة للصحفي تهمتي نشر أخبار كاذبة ومشاركة جماعة في تحقيق أهدافها عبر البث لصالح قناة الجزيرة. وقررت حبسه 15 يومًا إلا أنها أخلت سبيله يوم 15 أغسطس 2020, بعد يومين فقط من قرار حبسه.

وفي ذات السياق ألقت قوات الأمن القبض علي الصحفي '' إسلام محمد عزت'' وشهرته ''إسلام الكلحي''، عصر يوم الأربعاء 9 سبتمبر, أثناء تغطيته حادث وفاة شاب المنيب المواطن (إسلام الأسترالي). ويعمل الصحفي بموقع درب الذي يرأس تحريره خالد البلشي وكيل نقابة الصحفيين السابق, ويواجه ''الكلحي'' اتهامات في القضية رقم 855 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا, بالانضمام لجماعة إرهابية ونشر وإذاعة أخبار كاذبة, وإساءة استعمال وسائل التواصل الاجتماعي. وقررت النيابة حبسه 15 يومًا احتياطيًا على ذمة الاتهامات الموجهة له. وقال موقع درب في بيان نشره إن إسلام انتقل لتغطية تداعيات الواقعة بتكليف من إدارة الموقع فقام أفراد من الشرطة بالقبض عليه أثناء ممارسته لعمله, وظل محتجزًا بمكان غير معلوم منذ عصر الأربعاء إلى صباح الخميس بعد أن تم إحالته لنيابة أمن الدولة العليا دون إخطار الموقع أو نقابة الصحفيين التي تم اللجوء إليها.

ويدين المرصد المصري للصحافة والإعلام الملاحقات الأمنية للصحفيين حتى داخل أماكن عملهم, وأثناء قيامهم بعملهم, ويشجب المرصد مثل هذه السلوكيات التي تقمع الصحفيين, ويؤكد أن مثل هذه الأفعال تعد انتهاكًا صارخًا لمبادئ الدستور والقانون اللذين ينصان على حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام.

### 2- إعادة تشكيل رؤساء تحرير الصحف.

أعلنت الهيئة الوطنية للصحافة يوم السبت 26 سبتمبر 2020, إعادة تشكيل رؤساء إدارات وتحرير الصحف القومية والإصدارات الملحقة, خاصة عقب التشكيل الجديد للهيئة برئاسة المهندس عبد الصادق الشوربجي. وحدد قانون الهيئة الوطنية للصحافة رقم 179 لسنة 2018, شروطًا لاختيار رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية منها أن تكون له خبرة عملية في المجال الصحفي أو الاقتصادي أو المالي أو الإداري لمدة لا تقل عن 20 سنة ولديه الكفاءة الإدارية والإرادة للنهوض بالمؤسسة.

وكان أبرز الراحلين من رؤساء مجالس الإدارات: الكاتب الصحفي ياسر رزق, الذي رحل عن أخبار اليوم, وخلفه في منصبه أحمد محمد جلال منتصر, كما رحل سعد سليم محمد عفيفي عن دار التحرير وحل محله محمد إياد محمد أبو الحجاج حافظ, فيما تولى أيمن فتحي أحمد توفيق, رئاسة مجلس إدارة مؤسسة روز اليوسف خلفًا للمهندس عبد الصادق الشوربجي, الذي يترأس حاليًا الهيئة الوطنية للصحافة[1]. وتولى أحمد مصطفى عمر, رئاسة مجلس إدارة مؤسسة دار الهلال خلفًا لمجدي سبلة, كما تولى علي حسن عبد الباقي؛ رئاسة مجلسي إدارة وتحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط خلفًا لمحمد علي حسن.

أما عن أبرز الراحلين من رؤساء تحرير الصحف, فكانت أمل فوزي؛ زوجة وزير الدولة للإعلام أسامة هيكل, التي رحلت عن مجلة نصف الدنيا وتولت مروة ممدوح أنيس الطوبجي المنصب خلفًا لها. كما شهدت التغييرات الحالية ظاهرة الجمع بين أكثر من منصب, مثل ماجد محمد منير فؤاد أحمد توفيق, الذي أُسند إليه رئاسة تحرير جريدة الأهرام المسائي, وبوابة الأهرام الإلكترونية, والإشراف على مجلة ديوان الأهرام الإلكترونية. وتضمنت التغييرات الجديدة الإبقاء على عبد المحسن سلامة لرئاسة مجلس إدارة مؤسسة الأهرام, وعلاء ثابت لرئاسة تحرير الأهرام, وخالد ميري لرئاسة تحرير الأخبار, وأحمد باشا لروز اليوسف, وعبد الرازق توفيق للجمهورية, وأحمد أيوب لمجلة المصور.

1- بالأسماء.. الراحلون والباقون في حركة تغيير رؤساء تحرير الصحف القومية, مصر العربية, 26 سبتمبر 2020, متاح على الرابط التالي

المـــرصـد المصـــري للصـــحافة والإعـــلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

## "المرصد المصري للصحافة والإعلام"

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.
تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.
ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة" بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

## رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.